الطقوس الانتخابية الأخيرة في تركيا لمرحلة ما بعد الديمقراطية العصيبة

أرتان آيدن

كبير مستشاري أحمد داود أوغلو، رئيس وزراء تركيا

ملخص

أذنت الانتخابات الرئاسية التركية التي أجريت في شهر أغسطس ببدء عهد جديد من الديمقراطية. فاختيار رجب طيب أردوغان لرئاسة الجمهورية التركية، بعد فوزه المدوي، يضفي شرعية على الإصلاحات الديمقراطية التي أجراها حزب العدالة والتنمية على مدى الاثني عشر عامًا الماضية. كما أن مشاركة المواطنين الأتراك "على نطاق واسع في الانتخابات، بغض النظر عن الانتماءات الحزبية، يشير إلى الاعتراف غير الحزبي بالنظام الديمقراطي في تركيا، وابتعادها عن بوتقة النفوذ البيروقراطي والعسكري تحت مظلة النظام الكمالي. علاوة على كل هذا، اعترفت أحزاب المعارضة بهذا التحول، وكيفت أجنداتها السياسية وإستراتيجياتها الانتخابية تماشيًا مع هذه التغيرات. لذا، ستمهد هذه التطورات الطريق لرئاسة أردوغان، وستكون لها تداعيات، ليس فقط على المستقبل السياسي لتركيا، والشرق الأوسط، بل على المجتمع الدولي بأسره.

ذهب المواطنون الأتراك لأول مرة، إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس بلادهم في 10 أغسطس 2014. وقد تنافس في هذه الانتخابات التاريخية ثلاثة مرشحين، رجب طيب أردوغان، وأكمل الدين إحسان أوغلو، وصلاح الدين دميرتاش. ورغم أن المرشحين الثلاثة عرضوا وجهات نظر سياسية متميزة، إلا أن كلًّا منهم كانت له وجهة نظر مختلفة وكان له مؤيدوه. كانت هذه الانتخابات الرئاسية للعام 2014 نقيضًا لانتخابات عام 2007 التي انتخب فيها الرئيس عبد الله غول، بأغلبية الأصوات في البرلمان، وفقًا للدستور التركي. في الانتخابات السابقة، كان الاستقطاب سيد الموقف تجاه الرئاسة التركية. فقد عارض حزب الشعب الجمهوري، حزب المعارضة الرئيس، والجيش التركي انتخاب غول

رؤية تركية
2014 - 12
110 - 101

بسبب أيديولوجيته المحافظة وزوجته التي ترتدي الحجاب. ونتيجة لذلك، ظهرت فكرة انتخاب الرئيس في تركيا عن طريق التصويت الشعبي المباشر في ربيع عام 2007، ردًّا على تهديدات الجنرالات العسكريين بالتدخل واحتجاج البرلمانيين العلمانيين على "ملابس السيدة الأولى المحافظة". حاول أنصار النظام السياسي القديم جاهدين أن تستمر النخبة العلمانية المتشددة في السلطة، لكنهم خسروا خمسة انتخابات متتالية من عام 2007 إلى عام 2014. ونتيجة للهزائم الانتخابية المتكررة وهذا النمط من النخبوية فقدت الكمالية العسكرية شرعيتها ومصداقيتها في السياسة التركية، وأجبروا الآن على التكيف مع الديمقراطية التعددية الجديدة في تركيا. وهكذا، فإن الانتخابات الرئاسية في أغسطس 2014 أضفت شرعية على النظام السياسي التركي الجديد الذي يتميز بالديمقراطية التعددية المستقرة.

شهدت السياسة التركية تطورًا تدريجيًّا وسلميًّا على مدار الاثني عشر عامًا لحكومة حزب العدالة والتنمية، منذ توليها السلطة في نوفمبر 2002. خلال هذه الفترة، أسفرت الانتخابات الوطنية والدستورية والمحلية عن إحداث تقدم كبير في القضاء على إرث اليعقوبية الكمالية [1]. لكن هذه العقيدة النخبوية القديمة ظلت قوية في عام 2007، وحشدت المؤيدين ضد حق المرأة في ارتداء الحجاب، متذرعة بشعارات الحرية والديمقراطية على جداول أعمالها. إلا أن الانتصار المدوي لحزب العدالة والتنمية (AKP) في الانتخابات مكّن الديمقراطيين الحقيقيين في تركيا من إجراء إصلاحات على طريق الحقوق المدنية. بموجب هذه الحركة الديمقراطية، قامت الحكومة التركية بإجراء تعديلات دستورية بشأن الحقوق الفردية والمساواة بالنسبة للمواطنين الأكراد والأقليات الدينية والنساء [2]. ثم أحدثت هذه الموجة من التحول الديمقراطي، شكلًا قويًّا من الحداثة الديمقراطية، يتماشى مع القيم الدينية الإسلامية، ولعبت دورًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية لبلدات ومدن الأناضول. لذا راجع كل من حزب الشعب الجمهوري (CHP) وحزب الحركة القومية (MHP) أجنداتهما السياسية وقاما بالتعبئة لمقاومة هذه الحركة، لكنهما واجها مرة أخرى هزيمة ساحقة في الانتخابات اللاحقة. فعلى الرغم من أن حزب الشعب الجمهوري لا يزال يتوق للديمقراطية اليعقوبية التي

تعود للماضي، إلا أنه أقر بالحاجة إلى تعديل برنامجه ليظل لاعبًا في السياسة التركية. ومن ثَمّ، لم يظهر حزب الشعب الجمهوري أي اعتراضات جادة على إطلاق مبادرة السلام الكردية واعتراف الدستور بحرية المرأة في ارتداء الملابس الدينية في الأماكن العامة.

ومقارنة، بالمناخ السياسي الذي ساده الاستقطاب في الانتخابات الرئاسية لعام 2007، يبدو أن الانتخابات المباشرة قد بدأت درجة من الانسجام. في الانتخابات الرئاسية لعام 2014، التزم المرشحون الثلاثة جميعًا بالقيم السياسية التركية، على أمل جذب أصوات الأغلبية. ولم يتحدث أي مرشح ضد حرية الملابس الدينية أو الحقوق السياسية للمواطنين الأكراد[3]. لقد أخضعت الانتخابات المباشرة الساسة المتطرفين لإرادة الأغلبية، ومن ثَمّ أبعدت الآراء الرجعية عن الساحة السياسية[4]. في ظل هذه البيئة السياسية الجديدة، لم يقدم أي من أحزاب المعارضة الرئيسة مرشحًا للرئاسة من قيادتهم الحزبية؛ لا حزب الشعب الجمهوري ولا حزب الحركة القومية. بل اتفق كلا الحزبين على دعم مرشح مثقّف ومحافظ. يبدو أن قادة حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية اعترفوا بأن رؤاهم السياسية لن تحظى بموافقة الأغلبية التركية، واتفقوا على ترشيح أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأستاذ تاريخ العلوم.

هاجر والد أوغلو من تركيا إلى مصر في أوائل الفترة الجمهورية، احتجاجًا على سياسات مصطفى كمال أتاتورك العلمانية الراديكالية. فنشأ أوغلو في مصر، ودرس في جامعة عين شمس وجامعة الأزهر، ثم عاد الى تركيا في منتصف السبعينيات. وبالطبع، لو كان إحسان أوغلو مرشحًا رئاسيًّا في الانتخابات الرئاسية لعام 2007، لوصفه حزب الشعب الجمهوري بالمرشح الإسلامي الرجعي. ومع ذلك، وبعد سبع سنوات من التغيير الملحوظ في الإستراتيجية السياسية للحزب، اتفق حزبان من أحزاب المعارضة الرئيسة في تركيا على هذا المرشح، الذي لديه انتقادات دينية للكمالية وينتمي لتركيا الإسلامية. على هذا النحو، حاول أوغلو محاكاة مواقف حزب العدالة والتنمية الوسطية. ولدعم الحركة السياسية الكردية، فإن المرشح الثالث، صلاح الدين دميرتاش، بالمثل تبنى الأفكار السياسية الوسطية، معترفًا بالهوية التركية والمثل الليبرالية السائدة. في

إطار هـذه الإسـتراتيجية، جـذب دميرتاش أصواتًـا من خارج القاعـدة العرقية الكردية، وضاعـف مـن عـدد الأصوات التـي حصل عليه حزبه في الانتخابات المحلية.

وفي ضـوء تشـابه برامجهـم، مـن الجديـر دراسـة أسـباب انتصـار رجـب طيـب أردوغـان عـلى تحالـف يضـم أكثـر مـن 10 أحـزاب معارضـة مـن مختلـف التوجهات، والتـي دعمـت علنًا مرشـح حزب الشـعب الجمهـوري وحـزب الحركة القومية بشـكل أسـاسي، إلا أن أغلبيـة الناخبـين الأتـراك لم يعيروا هذه القيم السياسـية المشتركة اهتمامًا، بل سعوا إلى من يستطيع ويمتلك القدرة على القيادة. وقد أشـارت استطلاعات الرأي [5] إلى رغبة الناخبـين في اختيار قائد قوي، يقود تركيـا بعيـدًا عـن الأزمات ويسـير بهـا نحو ديمقراطية أكثر نضجًـا. وقد أثبت أردوغان أنه هذا القائد، حيث قاد العملية الديمقراطية التركيـة مـن خـلال العديد مـن التجارب في السـنوات الـ12 الماضية. لـذا، يعتقد العديد من المواطنين أنه القادر على تحقيق ديمقراطية مزدهرة سـلمية، عـلى الرغم مـن التحديات الدستورية، ولاسيما الصعوبات الأخيرة التي وضعهـا البيروقراطيون في القضـاء والأمن، والذين ينتمون الى حركة كولن. وتأتي الإرادة السياسية على رأس صفات أردوغان القيادية التي تحظـى بإعجاب أنصاره، فقـد أثبت أنه يتمتع بإرادة سياسـية، وملتـزم بتحقيق ثورة ديمقراطية تدريجية في تركيا [6]. خلال الـ12 عامًـا الماضية من رئاسـة أردوغـان للوزارة، تحسـنت حريـة المواطـن العـادي التركـي وكذلك نوعية الحياة، وهو ما تجاوز توقعات المواطنين الأكثر تفاؤلًا [7].

انتقدت وسائل الإعلام الغربية ووسائل إعلام النخبة التركية الموالية للغرب على نطاق واسـع الخطاب السياسي لأردوغان وأساليبه الإدارية. ومع ذلك، فإنها كثيرًا ما غفلت عما قـام به أردوغان من تحويـل الاقتصاد التركي والمجتمع المدني [8]. على سـبيل المثال، خلال عطلـة العيـد في عـام 2014 أقـر المواطنـون الأتـراك بالتحسـن الرائـع الـذي طـرأ عـلى وسـائل النقل منذ عام 2002؛ فقد ضاعفت حكومـة حـزب العدالـة والتنميـة أعـداد الطرق السريعـة إلى ثلاثة أضعاف. لذا، رأى الكثيرون أنهم أصبحوا قادرين على الوصول إلى بلداتهـم ومدنهـم لقضـاء العطـلات في نصف الوقـت الذي اسـتغرقته نفس الرحلة في السـنوات الـ12 الماضيـة. بالإضافـة إلى ذلـك، ينفـق اليـوم المواطنـون أقل ممـا كانوا ينفقـون في السـابق عـلى الرعايـة الصحيـة، مقارنة بما كان عليه الحال قبل عشر سـنوات، نظرًا لاسـتفادتهم من نظـام الرعاية الصحية الشـامل. ومع ذلك، تتصيد وسـائل الإعلام الدوليـة أحيانًا بعض العبارات الاسـتفزازية في خطابات أردوغـان، وتنتقده لابتعاده عن النمـوذج المـوالي للغـرب. ومـع ذلـك، فقد شـهد الملايين من النـاس في جميع أنحاء تركيا اسـتثمارات الحكومـة السـخية في أحيائهـم، واسـتفادوا من زيادة دعم الرعاية الاجتماعية ولتعليـم والرعايـة الطبية. لقد شـعر الجميع بالتحسـن في نوعية حياتهم، وتوسيع الحقوق والحريـات. والكل يعترف بـأن أردوغان هو الزعيـم الذي أنهى حقبة التدخل العسـكري

الكل يعترف بأن أردوغان هو الزعيم الذي أنهى حقبة التدخل العسكري في السياسة الديمقراطية، والذي استطاع إيجاد حل سياسي لعنف الانفصاليين الأكراد الذي دام لعقود من الزمن، وهو الذي رفع من المكانة الدولية لتركيا بإنعاش اقتصادها ومواقفها الدبلوماسية

في السياسة الديمقراطية، والذي استطاع إيجاد حل سياسي لعنف الانفصاليين الأكراد الذي دام لعقود من الزمن، وهو الذي رفع من المكانة الدولية لتركيا بإنعاش اقتصادها ومواقفها الدبلوماسية.

في استطلاعات الرأي [9]، أقر المواطنون المنتمون لأحزاب أخرى بإنجازات أردوغان، مشيرين إلى الدعم الذي يحظى به أردوغان بعيدًا عن حزب العدالة والتنمية. حتى إن انتقادات أحزاب المعارضة لأردوغان تقر ضمنًا بنجاحاته. وبدلًا من الشكوى من الفقر ونقص الخدمات الاجتماعية، يزعمون أن تركيا تشهد فقاعة اقتصادية، نتيجة الإفراط في ديون بطاقات الائتمان، ويرون أن هذا الازدهار في تركيا غير قابل للاستمرار على المدى الطويل. ويتهمون حزب العدالة والتنمية بمنح الرعاية الاجتماعية للفقراء كوسيلة من وسائل الخداع. ومع ذلك، يقر هذا النقد بفوائد الرعاية الاجتماعية الواسعة المتاحة للفقراء، بما في ذلك الرعاية الصحية المجانية والإعانات المالية للمعوقين والمسنين، والنساء اللاتي لا عائل لهن. بالإضافة إلى ذلك، وصف النقاد سياسة أردوغان الخارجية تجاه الشرق الأوسط بالنشطة، مستشهدين بقبوله ملايين اللاجئين السوريين في تركيا وتخصيص الأموال لهم. يعكس هذا النقد أفكار قادة حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، ويكشف عن الانعزالية، وأحيانًا عن موقف كراهية الأجانب القادمين من الدول العربية في الشرق الأوسط. هذه القومية المحلية الضيقة تتناقض مع أفكار وهموم أردوغان الإنسانية، الذي يؤكد المسؤولية الأخلاقية بتقديم المساعدات للاجئي الحرب[10]. على كل حال، فإن هذا النقد لنشاط أردوغان الدبلوماسي والاهتمام الإنساني بمشكلات الشرق الأوسط يوضح اعترافًا جديدًا بقوة الدولة التركية ومؤسساتها. حتى وقت قريب، كانت كل التطورات في المنطقة ترجع إلى التدخل الأمريكي والأوروبي، وليس للحكومة التركية.

وتكمن أوجه القصور الرئيسة في حملات إحسان أوغلو، ودميرتاش في إخفاقها في إقناع الناخبين بقدراتهما على أن يكونوا أفضل من أردوغان في مواجهة التحديات الدستورية التي تواجه تركيا. وقد تهرب كلا المرشحين من القضايا الكبيرة. أبرزها، التعامل مع الأنشطة غير المشروعة للبيروقراطيين، الذين ادعوا انتماءهم لحركة كولن في القضاء والشرطة التركية وصورتهم وسائل الإعلام "كدولة موازية". في الواقع، تعاون قادة حزب الشعب الجمهوري مع الجماعات المنتمية لحركة كولن، وقاموا بنشر التنصت غير القانوني على سياسي حزب العدالة والتنمية والمواطنين العاديين. لذا فإن

عـززت الانتخابـات الرئاسيـة بالاقتـراع المباشر شرعية النظام السياسي التركي، على الرغم من حالة الاستقطاب التي تسود الرأي العام

اعتبار إحسـان أوغلو هذه المسألة الاجتماعية والسياسـية الكـبرى "غـير مهمّـة" أضعفت ثقـة الجمهـور في قدرتـه على أن يكـون فعالًا عند تولي أعلى منصب سـياسي في الجمهورية التركية. أيضًا أحزاب المعارضة العديدة التي اتفقـت فيـما بينهـا، ودعمت إحسـان أوغلو فيما يتعلق بهذه المشـكلة المركزية- لم تعط أي أفـكار واضحة حول المشـكلات التي تواجه تركيـا، وركـزت بـدلًا من ذلـك عـلى انتقاد أردوغان.

وبالإصلاحـات الديمقراطيـة، عـززت الانتخابات الرئاسية بالاقتراع المباشر شرعية النظـام السـياسي التركـي، عـلى الرغـم مـن حالة الاسـتقطاب التي تسـود الـرأي العام. فقـد زاد معـدل المشـاركة على الــ70 في المئة حسـب المعايير الأوروبية، على الرغم من أن هـذا الرقم أقل من الانتخابـات المحلية. لقد كانـت المشـاركة الانتخابيـة كبـيرة في مناطق أحـزاب المعارضة، وأظهـرت حرص ناخبي المعارضـة عـلى تغيـير القيـادة الوطنيـة عـن طريـق صناديق الاقتراع. وقـد أحرز صلاح الديـن دميرتـاش مرشـح الحـزب السـياسي الكـردي نجاحًـا غير مسـبوق، حيث حصل على ما يقرب مـن 10 في المئة من الأصوات، وعـزز ثقة الاتحاد الوطنـي الكردي في النظام الديمقراطي التركي من أجل تحقيق أهدافهم السياسية. وقد ساعد هذا النجاح على تحويل الحركـة السياسـية الكرديـة بين الـرأي العام التركـي، الذي هـو الآن أكثر انفتاحًـا لرؤية الأكـراد والجهات الفاعلة السياسـية على أنها جهـات شرعيـة لا أنها تمثّـل منظمـة إرهابية انفصالية. كما جرت هذه الانتخابات بكفاءة مهنية وشـفافية، وبثقة كاملة من الجمهور في نزاهتهـا ونتائجها. عمومًا، فـإن الانتخابات الرئاسية لعام 2014 كانت رمزًا لعودة الحياة إلى طبيعتها في السياسـة الديمقراطية التركية، في أعقـاب الاضطـراب السـياسي الناجـم عـن احتجاجـات غـازي بـارك ومحـاولات جماعـة كولن الانقلاب في العـام الماضي. لقد ساعدت القوة الديمقراطية للنظام الانتخابي التركي على اسـتعادة شرعية النظام السياسي في أعقاب هذه الأزمات.

ولا شـك أن التأييد السـاحق لأردوغان في الجولـة الأولى مـن الانتخابات الرئاسـية، أظهر ثقة الجمهور في قدرته على قيادة الدولة التركية ومواجهة التحديات غير الدسـتورية التـي تواجه النظام السـياسي المـدني، وتعزيز الديمقراطيـة الإسـلامية المزدهـرة اقتصاديًّا بعلاقـات مـع الاتحـاد الأوروبي. في هـذا السـياق، فـإن رئاسـة أردوغـان تعـد ضمانًـا لتعزيـز الديمقراطية المدنية غـير الموجودة في تركيا. لقد أسس أردوغان ثقافة حزب التنوع والشـمول، بدون هيمنة زمرة أو أيديولوجية بعينهـا، وسـوف يسـتمر هـذا الإرث تحـت قيـادة أحمد داود أوغلو، رئيس حزب العدالة

والتنمية ورئيس الوزراء الجديد. وعلاوة على ذلك، فإن قرار حزب العدالة والتنمية بإحالة كبار البرلمانيين للتقاعد بعد ثلاث فترات سيسمح للأجيال الجديدة من الشباب والسياسيين بتنشيط وإصلاح الحزب تماشيًا مع تطور المجتمع التركي.

لقد قوّت الانتخابات الرئاسية والمحلية في عام 2014: في 30 مارس، و10 أغسطس النموذج التركي للديمقراطية. ولا جدال أن لهذه الانتخابات دورًا مهمًّا في السياسة العالمية، فضلًا عن حماية سلامة وازدهار المواطنين الأتراك. وقد قام العديد من الكتاب بمناقشة، تركيا على أنها نموذج للشرق الأوسط والمجتمعات الإسلامية في مناطق الربيع العربي. لكن، سرعان ما تلاشت مناقشات النموذج التركي، أيضًا بسبب الفوضى السياسية في العراق، وسوريا، وحتى بسبب احتجاجات غازي في تركيا. فالحكومة التركية لم تسع إلى تصدير نموذجها السياسي للبلدان الأخرى. فقادة تركيا يدركون أن لكل نظام سياسي، بما في ذلك بلدهم، خصائصه وتحدياته. ومع ذلك، فإن الاهتمام بالنموذج التركي يؤكد نقاط القوة في الانتخابات النزيهة والنظام الديمقراطي. فالمجتمع السياسي التركي يتكون من العديد من المجموعات العرقية والاجتماعية، والسياسية، مما يعزز المنافسة بين الرؤى الوطنية والأيديولوجيات السياسية المختلفة. وعلى الرغم من هذه الانقسامات، ظلت تركيا بلدًا مسالمًا ومستقرًا، نتيجة للتوافق العام حول نظام انتخابي ديمقراطي يضمن الحقوق والحريات الدستورية. منح هذا النظام السياسي المواطنين حرية التعبير عن آرائهم وسمح للسياسة الديمقراطية

بالتوسط في حل اختلافات الأيديولوجيات السياسية والمصالح. في ظل هذا النظام، اعترف حزبا المعارضة الرئيسان بضعفهما الانتخابي، واتّحدا معًا لدعم مرشح رئاسي واحد، بدلًا من تقديم مرشحين من أحزابهم. لقد عبّر الناخبون الأتراك عن خياراتهم من خلال طيف واسع من الأفكار السياسية، وحتى إذا خسر مرشحهم في الانتخابات، فإنهم واثقون من أنهم سيكونون قادرين على التعبير عن إرادتهم السياسية في الانتخابات المقبلة. بالطبع، يثق المواطنون في الديمقراطية التعددية والإصلاحات الدستورية وتعزيز الحريات الشخصية في تركيا. وعلاوة على ذلك، يقدم هذا النموذج مثالًا لنظام سياسي صحي للبلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط. هذا الواقع يجب أن يلهم رئاسة أردوغان لعب دور دولي أكبر ويجعلها تساهم في صناعة السلام والازدهار في المنطقة على مدار السنوات الخمس المقبلة.

سوف تستمر السياسة التركية في مواجهة التحديات الرئيسة لكن حكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة بحاجة إلى التعامل مع عملية السلام الكردية بحرص وتوازن؛ لأن هناك مطالب متزايدة من مختلف المواطنين العلويين ومنظمات المجتمع المدني، بحاجة إلى معالجة أيضًا من خلال عملية سياسية. ولاسيما أن الأوضاع في الشرق الأوسط، وخاصة في الدول المجاورة لتركيا،

ساءت بشكل كبير في العامين الماضيين، لذا لابد أن تكون السياسة الخارجية التركية أكثر شمولًا وتُولي اهتمامًا بمنطقة الشرق الأوسط التي تحتاجها، دون إغفال إستراتيجية تركيا الكبرى في أن تصبح عضوًا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي. يجب على الحكومة الجديدة أن تستمر وتؤسس سياسة عدم التهاون مع نماذج الفساد البيروقراطي. وفي الوقت نفسه، تركيا بحاجة إلى الحفاظ على استقرارها السياسي وسلامها الداخلي من أجل استمرار نموها الاقتصادي، الذي يرتبط بتكامل تركيا مع الآخرين وتقلبات الأسواق العالمية. ومع ذلك، ستمكن الديمقراطية التعددية ومرحلة ما بعد الإجهاد الديمقراطي الانتخابي الحكومة الجديدة من التعامل مع هذه التحديات.

وباختصار أوضحت الانتخابات الرئاسية لعام 2014 أن الديمقراطية متوطدة في السياسة التركية. وأظهر المواطنون الأتراك معارضتهم للتلاعب اللاديمقراطي المناهض للنظام السياسي، وهو ما ينذر بنهاية عصر التدخلات العسكرية والبيروقراطية في شؤون الدولة. في الواقع، يتطلب مستقبل الديمقراطية التركية إعادة النظر في النموذج السابق من السياسة التركية، الذي يتألف من مركز كمالي ومحيط محافظ. لقد أدت التطورات السياسية التركية في الفترة من 2002–2014 في النظام الديمقراطي التركي إلى ظهور نظام ديمقراطي يتسم بالثقة، وهو النظام الذي ينبغي أن يلهم نهجًا جديدًا لسد الفجوة بين الثقافة الإسلامية ومتطلبات الحداثة السياسية العالمية.

المصادر والمراجع:

1- للمزيد عن جذور الإرث اليعقوبي، انظر أرتان آيدن، "خصوصيات الفكر الثوري التركي في الثلاثينيات" Ertan Aydın. “Peculiarities of Turkish Revolutionary Ideology in the 1930s: The Ülkü Version of Kemalism. 1933–1936.” Middle Eastern Studies. 40 /5. 2004: 55–82 and Yılmaz Çolak. “Nationalism and State in Turkey: Drawing the Boundaries of ‘Turkish Culture’ in the 1930s.” Studies in Ethnicity and Nationalism. 2: 2. 2003: 3/.20–;. for its influence on contemporary Turkish politics. Yılmaz Çolak. Türkiye’de Devlet ve Kültürel Çeşitlilik. Ankara: Kadim. 2010.

2- لتقييم دقيق حول هذه الإصلاحات الديمقراطية انظر، William Hale and Ergun Özbudun. Islamism. Democracy and Liberalism in Turkey: The Case of the AKP. London: Routlege. 2010.

3- للمزيد حول خطب المرشحين الرئاسيين انظر، http://www.rte.com.tr/tr/vizyon-belgesi . http://ihsanoglu.com/vizyon/. and http://www.selahattindemirtas.net/yeniyasam/

4- للمزيد ارجع إلى: Guillermo A. O’Doneell. “Horizontal Accountability in New Democracies.” Journal of Democracy. 9/ 3. 1998: 112–126.

5- أظهرت دراسة مشتركة لكبرى شركات استطلاع الرأي التركية، ANAR. Denge. Genar، تأثير القيادة في الانتخابات الرئاسية. وقد تم إجراء هذا البحث بين 5–11 يونيو عام 2014، باستطلاع آراء 29154 شخصًا شملهم الاستطلاع في 12 منطقة على المستوى الوطني. انظر http://www.yenisafak.com.tr/yazarlar/AbdulkadirSelvi/basbakanin-masasindaki-anket/54842

6- أرتان آيدن، ثورة تركيا التدريجية،Ertan

Aydın. "Turkey's Gradual Revolution." Project Syndicate. October 23. 2013. http://www.project-syndicate.org/commentary/ertan-aydinon-the-advantages-of-recep-tayyip-erdo-an-s-cautious--consensus-based-reforms

7- حول أسلوب سياسات أردوغان، انظر Metin Heper. "Islam. Conservatism. and Democracy in Turkey: Comparing Turgut Özal ve Recep Tayyip Erdoğan." Insight Turkey. 15 /2 :2013 and 141-156.

8- لنقد التغطية الإعلامية الاستشراقية الجديدة في تركيا، انظر أرتـان آيـدن، Ertan Aydın. "Talking Turkey: Orientalism Strikes Back." Aljazeera. December 11. 2013: http://www.aljazeera.com/talking- /12 /indepth /opinion /2013 turkey-orientalism-strikes-back-20131281055295227 11.html and İbrahim Kalın. "Neo-Orientalism with a Thousand Faces." Daily Sabah. August 23. 2014: http://www.dailysabah.com/ /19 /08 /columns /ibrahim-kalin /2014 neoorientalism-with-a-thousand-faces

9- انظر حوار إبراهيم ضالمش مع جريدة صباح، İbrahim Dalmış. Director of Pollmark Research Company. in Daily Sabah. August 4. 2014: http://www.dailysabah.com /politics /2014 /08 /04 /erdogan-will-be-elected-president-after-the-first-round-of-elections.

10- للمزيد عن المساعدات المقدمة للاجئين السوريين من إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لرئيس الوزراء التركي، انظر، https://www.afad.gov.tr/TR/IcerikDetay1.aspx?ID=16&IcerikID=747